النزاهة: ضبط موظفين اثنين واستقدام رئيس وأعضاء إحدى اللجان في الديوانية

أفادت هيئة النزاهة الاتحاديّة بتنفيذ عمليّات ضبطٍ في مُديريّتي الزراعة والبلديّة في الديوانيّة أسفرت عن ضبط مُوظّفين اثنين، وصدور أمر استقدامٍ بحقّ رئيس وأعضاء إحدى اللجان.

مكتب الإعلام والاتصال الحكومي للهيئة ذكر في بيان تلقته وكالة"المطلع"، أنّ ملاكات شعبة التحرّي والضبط القضائيّ في مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيّة، تمكّنت من تنفيذ مذكرة القبض الصادرة بحقّ مسؤول شعبة الجباية الأسبق في مُديريّة زراعة الديوانيّة؛ لتسبّبه بهدر المال العام؛ نتيجة إخلاله الجسيم بواجباته الوظيفيّة من خلال إعطاء ما يُؤيّدُ تسديد مبالغ ماليّةٍ من أحد المزارعين؛ في حين إنه لم يتم تقييد تلك المبالغ في شعبة حسابات المُديريّة، كإيرادٍ للدولة، مشيراً إلى أنّه تمّ ضبط المُتّهم وفق أحكام المادة (٣٤١) من قانون العقوبات وإحالته على محكمة الجنح التي حكمت عليه بدفع غرامةٍ ماليّةٍ.

وفي السياق نفسه، أوضح المكتب أنّ فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في المحافظة نفّذ أمر الضبط الصادر بحقّ مُوظّفٍ في مُديريّة بلديّة الديوانيّة " منسب للعمل في مصنع نسيج الديوانية

التابع الى وزارة الصناعة والمعادن"؛ لممارسته تعقيب المعاملات وابتزاز مُوظّـَفي البلديّـَة والمُواطنين على حدّ سواء، مُبيّناً أنّـَ المُتّـَهم كان يقوم بإبراز طلبات شكاوى مُقدّـَمة للمحكمة تخصّ أشخاصاً آخرين؛ لغرض تمشية معاملات بيع قطع أراضٍ وفق أحكام المادة (٤٠) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة، لافتاً إلى أنّـَ قاضي التحقيق المُختصّ قرّـَر توقيف المُتّـَهم وفق أحكام المادة (١٤) من قانون الدلالة، وإحالة الأوراق التحقيقيّـَة إلى مركز الشرطة المُختص؛ لإكمال التحقيق من قبلهم حسب الاختصاص.

وأضاف المكتب إنّـَ قاضي التحقيق المختص قرّـَر، بناءً على تحقيقات الهيئة، استقدام رئيس وأعضاء لجنة التقدير الأولى في مُديريّـَة بلديّـَة الديوانيّـَة وفق أحكام المادة (٣٣١) من قانون العقوبات؛ لتسبّـُبهم بهدر(٦٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وستين مليون دينارٍ من المال العام، مُنبّـِهاً إلى إخفاء إعلان مزايدة عقارٍ؛ لغرض احتكار المزايدة لشخصٍ مُعيّـَنٍ، فيما تمّـَ تقدير العقار بسعرٍ زهيدٍ لا يتناسب والقيمة الحقيقيّـَة له، مُنوّهاً بتسجيلها قضيّـَة جزائيّـَة، وهي قيد التحقيق، وقد طلبت المحكمة تدوين أقوال الممثل القانوني للبلديّـَة؛ إثر ذلك.